



السوق الكويتي سيستمد الدعم من تدفق 3.3 مليارات دولار عند الترقية لمؤشر «MSCI»

# «هيرميس»: «بورصة الكويت» ستواصل أداءها المتفوق حتى مايو 2020

■ «MSCI» ستؤكد بنهاية الشهر الجاري ترقيتها للسوق الكويتي.. ما سيزيد التدفقات الأجنبية ■ ترسيات المشاريع في 2019 مخيبة للأمل.. وتعكس غياب الرؤية الثابتة للنمو بالكويت

## 4 عوامل داعمة للأسهم الكويتية

- أشارت مجموعة «هيرمس» في تقريرها السنوي إلى وجود 4 عوامل رئيسية تدعم أداء الأسهم الكويتية، وهي:
- 1- النظرة المستقبلية المستقرة للاقتصاد الكويتي الشامل.
- 2- زيادة الوزن بمؤشرات الأسواق الحدودية مدفوعة بالإلغاء الأخير لمعامل ضبط السيولة لدى البنك الوطني.
- 3- الملكية غير المحلية لا تزال منخفضة بالنسبة للأسواق الإقليمية.
- 4- تمتلك الأسهم الكويتية أقوى نمو للأرباح في دول الخليج في 2019، مع توقع نمو الأرباح بنسبة 9٪ على أساس سنوي في 2020.

## تواريخ جديرة بالمتابعة

- نهاية ديسمبر 2019: توقعات بتأكيد «MSCI» ترقية «بورصة الكويت».
- 19 مارس 2020: إعادة موازنة مؤشر فاينانشال تايمز لشهر مارس وتوقع بإضافة المباني وحذف شركة الميزان.
- 12 مايو 2020: تأكيد «MSCI» القائمة النهائية للمكونات الكويتية التي ستتضمن إلى مؤشرها للأسواق الناشئة.
- 28 مايو 2020: متوقع أن يبلغ وزن سوق الكويت 0.73٪ بمؤشر «MSCI» لتتلقى 3.3 مليارات دولار تدفقات سلبية.



مجموعة «هيرميس» تتوقع استمرار الأداء القوي للبورصة الكويتية في 2020 مدعومة بترقيتها لمؤشر «MSCI» للأسواق الناشئة (محمد هندواي)

محمد عيسى

قالت مجموعة «إي إف جي» هيرميس المصرفية إن إدراج الكويت على مؤشرات الاسواق الناشئة سيستمر في دعم أداء البورصة الكويتية بالنصف الأول من 2020، حيث من المقرر أن تؤكد «MSCI» بنهاية الشهر الجاري على ترقية الكويت في مايو 2020، مما سيحفز تدفقات إلى السوق ستبلغ 3.3 مليارات دولار، وينبغي ان تحافظ هذه التدفقات على دعم السوق حتى مايو 2020. وقالت المجموعة في تقريرها السنوي ان النمو متعدد الجوانب لا يزال مكبوتاً بسبب نمو ربحية السهم، كما أن مضاعفات الإدراج في دول مجلس التعاون عند ذروتها تنطوي على المزيد من الارتفاع، ومن الممكن أن تحتوي سلة الأسهم للتداول في ظل الإدراج على أسهم بنك الكويت الوطني، وبيت التمويل الكويتي، وشركة زين، وشركتي اجيليتي والمباني. وأضافت: «نحجت ملاحظتنا في 2019 عندما تجاوزنا وزن السوق الكويتي، حيث حقق مؤشر الكويت «MSCI» عائداً إجمالياً بلغ 24٪ تقريباً، متفوقاً على الأسواق الناشئة بنسبة 13٪، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 17٪، و«FM-x» مجلس التعاون الخليجي بنسبة 15٪».

وأشارت إلى ان الأداء المتفوق للكويت سيستمر حتى مايو 2020، مستمداً الدعم من تدفقات بقيمة 3.3 مليارات دولار تقريباً، ما لم تحدث أي صدمات سياسية داخلية، حيث تعتقد المجموعة أن «MSCI» ستؤكد في ديسمبر 2019 ترقيتها للكويت، مما سيؤدي إلى زيادة التدفقات إلى السوق في الفترة التي تسبق الإدراج في 28 مايو 2020.

### التدفقات الأجنبية

ومن حيث التدفقات وتخصيص المواقع، فقد سرت «هيرميس» أن الأسهم الكويتية اجتذبت 2.5 مليار دولار من صافي التدفقات

- «البورصة» استقبلت 900 مليون دولار تدفقات «حقيقية» مقابل 3.3 مليارات «سلبية» منذ يونيو 2018
- ارتفاع الناتج المحلي الكلي للكويت إلى 1.7٪.. واستقرار «غير النفطي» عند 2.5٪ في 2020

الثلاثة الماضية. ويمكن أن يشكل هذا الأمر بعض المخاطر على السياسات المالية المشددة على المدى المتوسط.

### مركز قوي

من جهتها، قالت هيرميس إن الكويت ستستمر في التمتع بمراكز مالية وخارجية صحية تسمح للحكومة بالحفاظ على الإنفاق على المدى القصير. وسيبقى الميزان المالي الأساسي (باستثناء التحويلات إلى صندوق احتياطي الأجيال المقبلة وبالإضافة إلى دخل الاستثمار) في حالة فائض رغم ارتفاع الإنفاق وانخفاض أسعار النفط وإنتاجه، وسيبقى ثمة فائض مريح من خانتين في صيد الحساب الجاري أيضاً. وانتهت المجموعة المالية هيرميس إلى القول بأن

انخفاض ترسيات المشاريع يعكس غياب الرؤية الثاقبة للنمو في البلاد. وبصرف النظر عن بعض مشاريع البنية التحتية - ومعظمها في قطاعي الطاقة والنقل التي تم تنفيذها في الأعوام القليلة الماضية، فضلاً عن قلة من مشاريع البتروكيماويات - فإنه يمكن القول بأن ليست ثمة مشاريع كثيرة يجري إعدادها أو التحضير لها.

وفي موازاة ذلك، انخفض استهلاك القطاع الخاص في عام 2019 حسب مؤشر تباطؤ نمو عمليات الائتمان المنفردة وقيمة العمليات التي أجريت من نقاط البيع.

### زخم مالي قوي

وأشارت المجموعة

هذا العام، ومع ذلك، نلاحظ أنه عند التقييم، لا يزال نمو مضاعفات الكويت أقل بكثير مما رأيناه في ترقيات دول مجلس التعاون الخليجي السابقة.

ومن المرجح أن تظل توقعات النمو في الكويت معتدلة في عام 2020، حيث تتوازن أسعار النفط الضعيفة، والمخاوف بشأن المخاطر الجيوسياسية الأخرى بمنزلة قوة دافعة كبيرة للاقتصاد، حيث ارتفع الإنفاق بنسبة 23٪ في العامين الماضيين. وتتوقع المجموعة أن يرتفع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الكلي إلى

الأجنبية منذ صدور قائمة المراقبة لمؤشر «MSCI» في يونيو 2018، حيث شملت هذه التدفقات 1.65 مليار دولار من التدفقات السلبية نتيجة الإدراج على مؤشرات «فوتسي» و«ستاندرد أند بورز» للأسواق الناشئة. ويعني ذلك تدفقات أجنبية صافية حقيقية تبلغ فقط 900 مليون دولار منذ يونيو 2018 مقارنة بـ 3.3 مليارات دولار من التدفقات السلبية (نحو 30٪ تقريباً)، وضمن هذا الإطار، نرى مجالاً أكبر للتدفقات الأجنبية للكويت قبل مايو 2020.

ومقارنة بترقيات دول مجلس التعاون الأخرى، فإن أداء الكويت مختلف منذ اتخاذ القرار، وذلك بسبب أدائها القوي قبل تأكيد «MSCI»

## وزارة النفط نظمت زيارة ميدانية إلى مواقع إنتاج النفط الخفيف شمال الكويت

# «نفط الكويت» تخطط لإنتاج مليار قدم مكعبة من الغاز في 2023



لقطة جماعية خلال الجولة الصحافية



طلال الحساوي في لقطة جماعية مع فريق تشغيل محطة الصابرية

### أحمد مغربي

مع التحديث وعمل التريوبات بالغاز الحر، بدلاً من الديزل. قالت من جانبها، قالت مراب العلاقات العامة ورئيس مشروع النفاثة البترولية في وزارة النفط الشيخة تماضر خالد الأحمد الصباح أن الزيارة الميدانية التي نظمتها إدارة الإعلام البترولي في وزارة النفط تهدف إلى التعريف بأهمية الغاز الحر بالنسبة للكويت، لاسيما أنه يعد من أهم مصادر الطاقة النظيفة استخداماً في العالم نظراً للأهمية البيئية لمصادر الطاقة النظيفة عالمياً.

وتشغيلها في 5 يناير 2018 وتم تصدير أول كمية من الغاز في 7 مارس 2018، وتبلغ الطاقة الإنتاجية القصوى للمنشأة نحو 46 ألف برميل يوميا وتم الوصول إليها في شهر مايو الماضي، ويتم تصدير نحو 170 طناً من الكبريت يومياً. وكشفت أن المنشأة في الصابرية قامت بتصدير نحو 24.7 مليون برميل من النفط الخام منذ افتتاحها قبل عامين، وبلغت كميات الكبريت التي تم تصديرها نحو 15 ألف طن. وذكر أن شركة شلمبرجير تعمل على تطوير مهارات العاملين الكويتيين من خلال إشراكهم في عملية التشغيل للمحطة حيث يبلغ عدد الكويتيين العاملين في المنشأة 7 فيما يتم تدريب 2 كويتي حالياً. وأوضح أن الغاز الحر يعد من المصادر الطبيعية النظيفة المصاحبة للبيئة أكثر من المصادر الأخرى للمشتقات النفطية، مشدداً على أن الغاز يعد أحد مصادر الطاقة التي تركز عليها محطات تشغيل الكهرباء، لاسيما

ألف برميل من النفط الخفيف يومياً بالإضافة إلى 104 ملايين قدم مكعبة من الغاز. وبالنسبة للمرحلة الثالثة والأخيرة، ذكر الحساوي أن هناك مشروعين لإضافة محطتين بسعة 50 ألف برميل يومياً من النفط الخفيف و150 مليون قدم مكعبة من الغاز، حيث تم الإعلان المسبق للطرح لهما من قبل الجهاز المركزي للمناقصات العامة وفي انتظار الموافقة النهائية للطرح، ويجري حالياً الإعداد لمشاريع أخرى في طريقها للطرح بعد الانتهاء من الدراسات والمواصفات اللازمة.

وبيأت تطوير إنتاج الكويت من الغاز الحر والنفط الخفيف ضمن حرص شركة نفط الكويت على رفع مستوى إنتاج الغاز الحر لتحقيق أحد أبرز الأهداف الاستراتيجية المتمثلة بتلبية احتياجات الدولة من الغاز. من جانبهم، قال مسؤولون في شركة شلمبرجير العالمية التي تقوم بتشغيل محطة الصابرية في شمال الكويت إن المنشأة تم

حديثة لإنتاج القدر الأكبر من كميات الغاز الحر على المستويين المتوسط والبعيد، مؤكداً ان استمرار الشركة على نفس النهج في عمليات الإنتاج ستصل إلى الكميات التي تطمح إليها ضمن الخطة الاستراتيجية. وأوضح الحساوي أن الأعمال التشغيلية في منشأة الإنتاج المبكر رقم 50 بدأت في عامي 2008-2009، وهي المرحلة الأولى من الخطة الاستراتيجية المنقسمة لـ 3 مراحل لإنتاج الغاز الحر للحقول الجوراسية في شمال الكويت، وقامت شركة نفط الكويت بإدخال بعض التحسينات على هذه المحطة لزيادة القدرة الإنتاجية لتصل إلى طاقة 80 ألف برميل يومياً من النفط الخام و210 ملايين قدم مكعبة من الغاز.

وذكر أن شركة نفط الكويت قامت خلال المرحلة الثانية من تطوير إنتاج الغاز الحر في عام 2018 بإضافة 3 منشآت أخرى تبلغ طاقتها الإنتاجية اليومية لكل منشأة نحو 40